النقابة المستقلة لعمال السكرى تنجح فى إبرام اتفاقية جماعية



نقابات مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يحددون مطالبهم من الدستور الجديد



كلام صنايعية

عمال غزل المحلة يتصدرون مشهد الإنتصارات العمالية

أسبوع من الإضراب ينتهى بمكاسب جديدة



إضراب عمال النيل للغزل والنسيج يدخل شهره الثانى

ودار الخدمات تدعو إلى إعتبار العمال شريكا أساسياً

حتى كتابة هذه السطور يدخل إضراب عمال النيل للغزل والنسيج بمدينة السادات الصناعية يومه السابع والعشرون دون بادرة أمل لحل الأزمة خاصة مع تعنت الإدارة مع العمال.

كان العمال قد وقعوا اتفاقية عمل جماعية مع صاحب الشركة بتاريخ ١٨ابريل الماضى والتى وافق خلالها صاحب العمل على زيادة بدل الوجبة إلى ٢١٠ج، كما توصلوا إلى صرف نصف ساعة عمل كساعات عمل إضافية نظرا لأن العمال يعملون ثمانى ساعات بدون توقف ولا راحة، كما نصت الاتفاقية على قيام الإدارة بالتأمين على كل العمال الموجودين بالمصنع الذين لم يتم التأمين عليهم حتى الآن، مع احتساب الأجر التأمينى كما هو فى الواقع وليس كما تقول أوراق التأمينات التى تتقدم بها الإدارة إلى التأمينات ويتم تطبيق ذلك على كل العاملين بالشركة.

وكان العمال قد طالبوا الإدارة بتنفيذ هذه المطالب وتوصلوا معها لاتفاق فى العام ٢٠١٠ الماضى غير أن الإدارة تراجعت عن ما توصلت إليه مع العمال أكثر من مرة خلال الفترة الماضية بما فيها الاتفاقية الأخيرة التى كان من المفترض أن تطبق فور التوقيع عليها وهو ما لم يحدث.

وتوالت استفزازات الإدارة للعمال بإصدارها قرارا بفصل ٣٣عاملا من عمال الشركة منهم ١٥من أعضاء المكتب التنفيذى وأعضاء النقابة بالمخالفة لكل اللوائح والقوانين والاتفاقيات وفصل ١٨ عاملا ثم اتهامهم بمجموعة من المحاضر بتعطيل العمل والاستيلاء على الشركة ومنع الإدارة من ممارسة عملها، وقامت الإدارة بإحضار بلطجية وأفراد أمن بحجة تأمين الشركة هؤلاء اللذين قاموا بالاعتداء على العمال فى أكثر من مرة فى محاولة لفض اعتصامهم بالقوة وتمرير قرارات الفصل الغير قانونية ضد العمال وأعضاء النقابة كما قامت الإدارة بإنذار أكثر



أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية بياناً أعلنت فيه عن تضامنها الكامل مع عمال الشركة فى مطالبهم المشروعة والتى كفلتها القوانين والدساتير ومعايير العمل الدولية



إتفاق مبدئى بعودة عمال كليوباترا إلى العمل

بعد أكثر من أسبوعين من الاحتجاجات المتوالية، والتى أخذت العديد من الأشكال بدءا بالإضراب والاعتصام، ثم التظاهر أمام القصر الرئاسى والمسيرات العمالية فى القاهرة والسويس، توصل عمال شركة سيراميكا كليوباترا إلى اتفاق مبدئى مع إدارة الشركة برعاية محافظ السويس، بالعودة إلى العمل لإبداء حسن النية، مع أخراج المنتج النهائى للوكلاء والموزعين، وعقب عودة العمل رسمياً سيتم التفاوض مع محمد أبو العنين مالك المصنع على صرف حقوق العمال.

من جانبه قال أحمد يوسف عضو اللجنة النقابية والمتحدث باسم العمال : أن الأزمة انتهت بالفعل بعد الاجتماع الذى عقدوه مع محافظ السويس والمهندس عزت عيسوى مدير المصانع، وأنهم سيتوجهون للعمل ويخرجوا المنتج النهائى دون أى مشاكل وأنه بذلك يثبتون حسن نيتهم لمالك المصنع وأنهم يحافظون على العمل مطالبين بعد ذلك بحقوقهم.

يذكر أن عمال مصنع كيلوباترا بالسويس والعاشر من رمضان، كانوا قد أوقفوا تحميل المنتج النهائى منذ يوم ٢٠ يونيه الماضى، بعد أن تراجع محمد أبو العينين عن صرف الأرباح الموقع عليها بالاتفاقية الخاصة، حيث أكد مالك المصنع أنه خسر عشرات الملايين بسبب إضرابات العمال، وأنه لا يستطيع دفع مستحقات العمال، أعقب ذلك تصاعد للتصريحات والمواقف بين الطرفين، وقام العمال بقطع طريق العين السخنة، ثم تظاهروا أمام القصر الجمهورى «العروبة» والتقوا بالرئيس، وأعقب ذلك لقاء آخر مع مسئولين وأعلنوا تشكيل لجان لإدارة مصنع السويس والعاشر من رمضان، ثم تم عمل لقاء بمبنى هيئة الاستثمار بحضور ممثلين من رئاسة الوزراء وتم الاتفاق على صرف الرواتب المتأخرة عن شهر يونيه وعقب صرف الرواتب رفض العمال إخراج المنتج النهائى مطالبين بتنفيذ الاتفاقية.

العمال تحت نيران رجال الأعمال

إصابة خمسة عمال

فى تطور خطير واستمرارا لمسلسل الاعتداء على العمال الذين يطالبون بحقوقهم، قام يوم ٢١ يوليو بلطجية بالاعتداء على عمال شركة الساموللى بالمحلة الكبرى الذين أعلنوا اعتصامهم اعتراضا على قرار غلق الشركة لمدة أسبوع خصما من الإجازة السنوية، حيث قام البلطجية بإطلاق النيران الحية على العمال مما أدى إلى استشهاد إصابة أحمد حسني ،مصطفى عبد الحكيم، وقاسم احمد، وعزت عوض عبد الرازق، وعاطف عبد الحليم، وتم نقلهم لمستشفى المحلة العام ،ونقل احمد حسنى إلى مستشفى المنصورة العام لخطورة حالته، ونجح العمال في القبض أحد المسلحين وبحوزته الأسلحة، وقاموا بتسليمه للشرطة التى كانت حاضرة أثناء الواقعة ولم تتحرك لفعل شيء!!

إن ما حدث مع عمال مصنع الساموللى لم تكن الحالة الأولى على مدار الأيام القلية الماضية، فقد قضى عمال مصنع اسمنت طرة المؤقتين والمطالبون بالتثبيت والبالغ عددهم ١٢٠٠ عاملا، اعتصامهم الذى استمر لأسبوعين متتالين تحت هجمات البلطجية المسلحون، والتى كان أخرها يوم الخميس الموافق ١٩ يوليو الجارى حينما قام بلطجية الإدارة بإطلاق النار على العمال لفض الاعتصام، في حضور مسئولى القوى العاملة وبعض أفراد من الشرطة .. حيث يقول أحد العمال :إن سند مراد – مدير المصنع –، يحاصر اعتصامنا بالعرب منذ بداية الساعة السادسة بعد العصر إلى السادسة صباح اليوم الثاني، وقطع العرب الكهرباء في منطقة الاعتصام داخل المصنع وهددوا بقطعها كاملة مساء اليوم؛ لفض الاعتصام بالقوة، في حين أصدر "سند" قرارا بإغلاق المصنع وتم بالفعل إيقاف جميع المعدات به لتهويش العمال".



فى جنى الأرباح

من ٤٠٠ عامل بالفصل من العمل إذا استمروا فى إضرابهم عن العمل.

كان العمال قد بدأوا إضرابا عن العمل منذ ٣يوليو الجارى لحمل الإدارة على تنفيذ اتفاقاتها ووعودها التى قطعتها واتفقت عليها مع العمال أكثر من ثلاث مرات من قبل ولم تنفذها حتى كتابة الاتفاقية الأخيرة التى لاقت مصير سابقاتها من الاتفاقيات والوعود التى لم تنفذ.

ومنذ توقيع الاتفاقية وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر أضرب العمال عن العمل حتى تقوم إدارة الشركة بتنفيذ ما وقعت عليه من التزام .

هذا وقد أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية بيانا أعلنت فيه عن تضامنها الكامل مع عمال الشركة فى مطالبهم المشروعة والتى كفلتها القوانين والدساتير ومعايير العمل الدولية وطالبت المسئولين بالتدخل الفورى لإلزام صاحب العمل بتنفيذ اتفاقات العمل الجماعية التى أبرمها مع عمال الشركة ودعته إلى اعتبار العمال شريكا أساسيا وطرفا فاعلا فى عملية الإنتاج وجنى الأرباح، مطالبه بعودة كل العمال المفصولين الذين تم فصلهم بالمخالفة لكل القوانين والتعامل مع النقابة باعتبارها الممثل الحقيقى للعمال وطرف التفاوض الأساسى الذى يتحدث باسمهم.

كما أكدت الدار فى نفس الوقت على إدانتها الكاملة لكل الأفعال المشينة التى قامت بها الإدارة فى حق العمال من جلب البلطجية والاعتداء على العمال وتلفيق المحاضر والقضايا ضدهم، مشيرة إلى ضرورة اعتماد النهج القانونى عند التعامل مع قضايا العمال وعدم اللجوء إلى أساليب أخرى تضع مستخدمها تحت طائلة القانون وتعقد المواقف وتصعب حلها.



فصل أعضاء النقابة المستقلة بالشركة المصرية للصناعات الطبية

الإتحاد الإقليمى لنقابات مدينة السادات المستقلة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ .. فى الوقت الذى تتعرض فيه الاحتجاجات العمالية لهجمة شرسة بدعوى أنها احتجاجات فئوية يحركها فلول النظام البائد، فى محاولة للتملص من وعود تحقيق العدالة الاجتماعية التى نادى بها العمال وهم فى القلب من الثورة المصرية .. تزداد ممارسات رجال الأعمال تعسفا ضد حقوق العمال، وضد ممثلى النقابات المستقلة فى مدينة السادات.. حيث قامت إدارة الشركة المصرية للصناعات الطبية والإلكترونية بفصل أعضاء المجلس التنفيذى للنقابة المستقلة للشركة بمجرد علمهم بإيداع أوراق النقابة، مهددين باقى العمال بنفس المصير إذا لم يقوموا بتقديم استقالاتهم من عضوية النقابة، وهو الأمر الذى استفز عمال الشركة فقاموا بوقفة احتجاجية كان من نتائجها تراجع الإدارة عن فصل كل أعضاء مجلس النقابة، مكتفية فقط باستمرار فصل رئيسها محمد جمال وأمينها العام أحمد فتحى.

هذا وقد أصدر الإتحاد الإقليمى لنقابات مدينة السادات المستقلة بيانا أكد فيه تضامنه مع عمال الشركة المصرية للصناعات الطبية والإلكترونية، داعيا كافه نقاباته الأعضاء فى الإتحاد للتضامن مع زملائهم بكافة الوسائل الممكنة، كما أكد الإتحاد على أن ترك رجال الأعمال يعبثون بمصائر العمال مستغلين فى ذلك الوضع الاقتصادى الذى يدعون انه وضع سيئ، ينبئ بإنفجارات عمالية لا تحمد عقباها.. كما أن فصل أعضاء المجلس التنفيذى للنقابة المستقلة بالشركة المصرية للصناعات الطبية لهو تراجع واضح فى ملف الحريات النقابية التى وعدت باحترامه كافة الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير المجيدة.

فى مصنع الساموللى.. وعمال طرة تحت طلقات أسلحة بلطجية الإدارة



هذا وقد أعلن كل من إن دار الخدمات النقابية ومؤتمر عمال مصر الديمقراطى تضامنهم الكامل مع مطالب العمال المشروعة، وحذرا من تنامى ظاهرة الاعتداء على العمال المطالبين بحقوقهم التى أقرتها القوانين، فى ظل غياب شبه متعمد لأجهزة الدولة لمواجهة ذلك، وأكد أنه على أن العمال حتى الآن يستخدمون أسلحتهم التى كفلها لهم الدستور والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر من اعتصام وإضراب عن العمل بشكل سلمى، وان كان ذلك لن يمنعهم من الدفاع عن أنفسهم بكافة الوسائل المتاحة ما دامت أجهزة الدولة عاجزة عن حماية أرواحهم ..

كما حذرت دار الخدمات النقابية والعمالية ومؤتمر عمال مصر الديمقراطى من مخطط تحويل الحصول على الحقوق العمالية إلى صراع مسلح بين رجال الأعمال والعمال، بعيدا عن القوانين المنحازة أساسا لرجال الأعمال على حساب العمال، ورغم ذلك يرفض رجال الأعمال تنفيذها !! وكأنهم يريدون الوصول بنا إلى هذه الحالة مستغلين فى ذلك حالة السيولة السياسية التى تمر بها البلاد، فى محاولة للحفاظ على مكاسبهم التى حققوها فى ظل النظام البائد، حتى ولو كان ثمن ذلك دماء وأرواح عمال كل جريرتهم أنهم خرجوا للمطالبة بتطبيق العدالة الاجتماعية التى نادت بها ثورة يناير المجيدة .



حذرت دار الخدمات النقابية والعمالية ومؤتمر عمال مصر الديمقراطى من مخطط تحويل الحصول على الحقوق العمالية إلى صراع مسلح بين رجال الأعمال والعمال

الطريقة المتبعة لمواجهة العمال "غلق الشركة لحين إشعار آخر "

الوطنية للصناعات الحديدية تغلق أبوابها والعمال يعتصمون خارج الأبواب

كتب : هانى جمعة

بدلا من التفاوض مع العمال بشأن مطالبهم اتبعت إدارات الشركات التى يحتج عمالها للمطالبة بحقوقهم أسلوب آخر وهو "غلق الشركة لحين إشعار آخر" كمحاولة من الإدارات للضغط على العمال وتخويفهم حتى لا يحاولوا التمادى فى التظاهر والاحتجاج والخنوع لإرادتهم إلا أن العمال يقابلون ذلك بعند وإصرار اكبر هذا كان آخر التطورات فى أسلوب التفاوض بين أصحاب الأعمال والعمال.

فقد فوجئ عمال الشركة الوطنية للصناعات الحديدية الضربين عن العمل منذ أربعة أيام بقيام الإدارة بغلق الشركة ولم تخطرهم أو تبرر هذا العمل وغلقت أبوابها معلنة إيقاف العمل لحين إشعار آخر كرد على مطالب العمال من قبل إدارة الشركة وهو التصعيد من جانبهم بعد تجاهل دام أربع أيام جاء الرد بالغلق كأفضل الحلول للتخلص من صيحات العمال التى أهدرت حقوقهم.

عبد الحكيم محمد عبد الحكيم قال إنهم ذهبوا لقسم الحى الحادى عشر بالسادس من أكتوبر لتحرير محضر إلا إنهم فوجئوا بأن مأمور القسم رفض إرسال احد العاملين بالقسم مع العمال إلى مقر الشركة لتحرير محضر على الرغم من محاولات العمال المستميتة لمناقشة الأمر مع مأمور القسم إلا انه رفض مما دفع العمال إلى الذهاب بأنفسهم وجمع توقيعات العمال لتحرير المحضر فضلا عن ذهاب مجموعة أخرى إلى مكتب العمل ووزارة القوى العاملة والهجرة لتحرير محضر آخر بما قامت به الإدارة وإغلاقها الشركة دون إخطار العمال بذلك.

وأضاف عبد الحكيم أن المأمور أخبرهم أن عددا من إداري الشركة كان بالقسم وأنه علم منهم أن الشركة قد أعطت للعمال إجازة مدفوعة الأجر وعندما سأله العمال عن مدة تلك الإجازة قال إنه لا يعلم وأن على العمال الانتظار لحين انتهي الإجازة التى يعرفون مدتها طالبا منهم الهدوء وإنهاء الأزمة مخبرهم أن الإدارة تحدثت كثيرا عن خسائره "وان الأفضل للعمال أن يعودوا للعمل ويفضوا الإضراب ويتفاوضوا مع الإدارة حرصا على مستقبل أسرهم" .

وعن مطالب العمال المضربون البالغ عددهم ١١٥٠ عامل فهى المطالبة بصرف أرباحهم المتأخرة منذ شهرين وان العمال قد قاموا بتقديم طلب للجمعية العمومية للحصول على حقهم فى الأرباح إلا أن العمومية أكدت لهم أن الأرباح هذا العام هى ٣،٨ مليار جنيه وقامت الشركة بصرف ١٠٪ من الأرباح واعده بصرف باقى الأرباح إلا أن هذا لم يحدث مما دفع العمال إلى الاعتصام من جديد والإضراب لحين صرف أرباحهم.



فوجئ عمال الشركة بقيام الإدارة بغلق الشركة معلنة إيقاف العمل لحين إشعار آخر.

اعتصام التمريض والمرشدين السياحيين وأصحاب اللنشات فى محافظة الأقصر



فى الأقصر، أضرب مئات العاملين ومساعدى التمريض، بمستشفى الأقصر العام، ومستشفى القرنة المركزى، عن العمل للمطالبة بالتثبيت وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتوجه العشرات منهم إلى مبنى ديوان المحافظة، ونظموا وقفة احتجاجية أمامه، وطالبوا بلقاء المحافظ الدكتور عزت سعد لبحث مشكلتهم وتصعيدها إلى الرئيس محمد مرسى. وانضم إليهم العشرات من عمال أمن المدارس المؤقتين.

كما اعتصم عشرات المرشدين السياحيين بالمحافظة، أمام مكتب وزارة السياحية بشارع كورنيش النيل، ومنعوا الموظفين من دخول المكتب، للمطالبة بتنفيذ مطالبهم المتمثلة فى إلغاء امتحان تجديد كارنيه مزاولة المهنة، واستخراج كارنيه ترخيص مدى الحياة دون قيود أو تجديد، وإصدار قانون ملزم للشركات السياحية بصرف أجر مناسب للمرشدين السياحيين.

وقام العشرات من أصحاب اللنشات النيلية والمراكب الشراعية بمدينة الأقصر، بتعطيل حركة المعديات النيلية الحكومية وعبور المواطنين بين البرين الشرقى والغربى للمدينة لساعتين ، احتجاجاً على رفض هيئة النقل النهرى بأسوان تجديد رخص القيادة والتسيير الخاصة بهم، رغم استيفائهم الإجراءات اللازمة لتجديدها، حسب قولهم. ونجحت جهود اللواء أحمد ضيف صقر، مدير أمن الأقصر، والقيادات الأمنية والتنفيذية بالمحافظة، فى إنهاء التظاهرة، وإعادة تشغيل المعديات الحكومية وفتح حركة عبور المعديات واللنشات



اعتصام عمال بتروتريد طنـــــــ

دخل العاملون بشركة الخدمات التجارية البترولية "بتروتريد" فى اعتصام مفتوح صباح الخميس الموافق ١٩ يوليو داخل مقر الشركة بطنطا للمطالبة بإقالة سعيد مصطفى رئيس الشركة وتحقيق العدالة الاجتماعية وصرف الحوافز والبدلات وقام العاملين بافتراش أرض الشركة وحمل البطاطين والمفروشات الخاصة بهم استعداد لاعتصام مفتوح حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

وطالب المعتصمون المسئولين بسرعة التدخل لإنقاذهم من الاضطهاد الذى يمارس ضدهم من قبل رئيس مجلس الإدارة واتهموه بتصفية حساباته معهم بسبب نجاح الدكتور مرسى، لأنه كان من أنصار الفريق شفيق.

وأكد المعتصمون أنهم اتخذوا كافة السبل السلمية مع

عمال النظافة يتظاهرون إعتراضا على فسخ عقود شركاتهم





كتب : اميرة بدوى وهانى جمعة

العشرات من عمال شركات النظافة التى تعمل فى أحياء الهرم والعمرانية وبولاق الدكرور وجنوب الجيزة تظاهروا صباح يوم الأحد الموافق ١٥ يوليو الجارى أمام ديوان عام محافظة الجيزة، احتجاجاً على قرار الدكتور على عبد الرحمن، محافظ الجيزة بفسخ عقود ثلاثة شركات لإهمالها فى أداء عملها.

فقد قام محافظ الجيزة بفسخ عقود ثلاثة شركات بعد أن أرسل إليها إنذارين بتاريخ "، ٢٧ مايو لعام ٢٠١٢ مهددهم بفسخ العقود فى حالة استمرارهم فى التقاعس عن تأدية أعمالهم وقام المحافظ بتكليف عدد من مسئولى الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة بتشكيل مجموعات من عمال الهيئة لجمع القمامة من المنازل والقيام بأعمال الشركات التى تم فسخ تعاقداتها.

وقد كانت المحافظة قد تعاقدت منذ يناير الماضى مع ١٦ شركة وطنية ومنها تلك الشركات الثلاثاء على أن يتم إخضاعهم لثلاثة جهات تشمل المحافظة وأجهزة الرصد والمتابعة بالهيئة، ونتيجة تلك المتابعة تم رفع تقرير إلى المحافظ بتقاعس الشركات الثلاث عن أداء عملهم فتم إرسال إنذارين لهم وبعدها أصدر المحافظ قراره بفسخ تعاقدهم إلا أن أصحاب تلك الشركات أثناء تظاهرهم احتجاجا على هذا القرار أكدوا أن هناك شركات أكثر تقاعسا منهم إلا أن المحافظة لم تتخذ ضدهم اى إجراء وعلى حد تعبيرهم "المحافظة عنها خيار وفئوس وكوسة كمان" لان عليها تعميم المبدأ على الجميع أو عدم تفعيله من الأساس.

ونتيجة هذا القرار تظاهر عمال تلك الشركات الثلاث وأصحابها بل وعدد من الشركات الخاصة الأخرى التى حضرت متضامنة مع الشركات التى فسخت تعاقداتهم متخوفين من حدوث ذات الأمر معهم أمام ديوان المحافظة وردد العمال عدد من الهتافات منها "عازيين حقوقنا، يا محافظ قول الحق لينا ذنب ولا لأ، العمال هما المظاليم عايزين حقنا من الظالمين، المساواة بالشركات اللى أقل منا كمان، يا محافظة قولى الحق فيكى كوسة ولا لأ".

جدير بالذكر أن فسخ عقود الشركات المتعاقدة مع المحافظة يجعلها تحرم من العمل بالقطاعات الحكومية لمدة ٥ سنوات على التوالى مما قد يعرض تلك الشركات إلى خسائر فادحة.



ـــــطا للمطالبة بتطهير الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة للوصول إلى حلول مناسبة بعيداً عن الاعتصام والإضراب، لكنه تعمد إصدار قرارات من شأنها أن تؤدى لعاقة المصلحة العامة والدخول بالبلاد فى نفق مظلم.

كما طالب العمال بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين العاملين بالشركة والحصول علي حقوقهم المادية والمعنوية التى حصل عليها جميع العاملين بشركات البترول، وقالوا إن الشركة تعمل بلائحتين ماليتين بما يعد مخالفة صارخة لقانون العمل، كما أن هناك الكثير من المخالفات القانونية والإدارية وتتمثل فى تعيين أبناء أعضاء مجلس شعب سابقين ورموز بالحزب الوطنى وأقارب لرئيس مجلس الإدارة على لائحة مالية خاصة غير التى تطبق على باقى العاملين.

إضراب سائقو قطارات السكة الحديد يربك حركة السفر

سيطرت حالة من الفوضى على محطة سكك حديد مصر يوم الخميس ١٩ يوليو الجارى ، وتأثرت حركة القطارات، بسبب إضراب السائقين للمطالبة بتحسين أوضاعهم المادية، وزيادة بدل المخاطر، مما تسبب فى حالة من الغضب بين ركاب الصعيد، الذين قالوا إنهم يحاولون السفر منذ ٣ أيام ولم يستطيعوا، فى ظل غياب قطارات الوجه القبلى، ولم يجد الركاب أحداً من المسئولين لحل الأزمة، فهددوا بتحطيم المحطة، وحاول ضباط الشرطة تهدئتهم، وأبلغوهم بأن إضراب السائقين وراء تأخر القطارات، فيما ألقى المحصلون وبعض الموظفين، باللوم على المواطنين الذين وضعوا الفلنكات وتعدوا على السائقين فى قنا والبدرشين، مطالبين بأن يتحمل الشعب نتيجة ما يفعل.

ووقعت عدة مشادات بين ركاب الصعيد الذين كانوا ينتظرون القطار ٩٨٢ المتجه إلى أسوان، وسائق القطار ٩١٣ القادم من الإسكندرية، والذى تصادف توقف القطار على رصيف رقم ٨، فظن ركاب الصعيد أنه قطارهم، إلا أن السائق أخبرهم بأنه غير متجه للصعيد، ولا يدرى لماذا تم تحويله على هذا الرصيف، وأمام تكدس الركاب حول القطار، تم فصل الجرار عنه وتحرك به السائق ليترك المواطنين يواصلون تكدسهم.

وقال فراج السيد، مسافر إلى سوهاج، إنه ينتظر القطار منذ يومين دون فائدة، وإنه غير التذاكر مرتين ولم يأت القطار. وقال شعبان رمضان، من المنيا: «أنا فى المحطة منذ ٢٤ ساعة ولا مجيب، عاوزين نفطر مع أهالينا»، وقال



مواطنه أحمد محمد: «كنت مسافر فى القطار ٨٦٨ الساعة ١٠ صباحا لكنه لم يأت دون سبب». وطالب السيد شاكر، «بمحاسبة المسئولين عن الإضراب، لأن السكك الحديدية مرفق حيوى، والمسافرين ليس لهم ذنب»، وقال ميخائيل سعيد، من إسنا، إنه حجز فى القطار ٩٨٢ مكيف إلى أسوان، ولا يعلم متى سيحضر القطار.

وقال أحد السائقين المضربين، إنهم لن ينهوا إضرابهم حتى يتم توفير الأمن لهم وأسرهم من خلال بوليصة تأمين على الحياة، وزيادة الرواتب، وبدل المخاطر، موضحاً أن سبب الإضراب هو تعرض حياتهم للخطر، والاعتداء عليهم.



النقابة المستقلة لعمال منجم السكرى للذهب تنجح فى إبرام اتفاقية جماعية مع إدارة الشركة

فيما يعد حدثاً جديراً بالتوقف فى مجتمع العمل المصرى .. تم اليوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٧/٣٠ توقيع اتفاقية جماعية بين إدارة شركة السكرى لمناجم الذهب، والنقابة المستقلة للعاملين بالشركة (عضو مؤتمر عمال مصر الديمقراطى) حيث توافق الطرفان على تسوية منازعة العمل القائمة بينهما وإنهاء الإضراب والعودة إلى العمل فى منجم السكرى، وعدول إدارة الشركة عن قراراتها السابقة بفصل أربعة وثلاثين عاملاً من عملهم، وحصول العمال على بدل إقامة وانتقالات بنسبة ٦٠٪ من الأجر التأمينى للعاملين اعتباراً من أول مايو ٢٠١٢.

وكانت شركة السكرى لمناجم الذهب- المملوكة لكل من الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة الفرعونية للمناجم الاسترالية-مناصفة- قد شهدت منازعة عمل ممتدة منذ شهور طويلة بشأن حقوق العاملين فيها المقررة لهم وفقاً لأحكام قانون العاملين بالمناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ .. حيث ظل بعض هذه الحقوق معلقة زمناً طويلاً ، وعلى الأخص مطلب العمال المتعلق بحقهم فى اقتضاء بدل الإقامة والانتقالات- وفقا لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٣ فيما قرره من تحديد قيمة البدل المستحق للعاملين فى البحر الأحمر وسيناء بنسبة ٦٠٪ من الأجر.

ورغم أن إدارة شركة السكرى لمناجم الذهب كانت قد وعدت فى تسوية سابقة ببحث وتلبية مطالب العمال.. غير أنها تراخت عن الوفاء بوعدها على زعم التثبت من مشروعية هذه الحقوق وسندها القانونى.. مما أدى إلى تجدد المنازعة اعتباراً من شهر مايو.. حيث بذلت النقابة المستقلة لعمال السكرى قصارى جهدها استدعاءً للمفاوضة مع الإدارة، ولم تلجأ إلى استخدام أشكال الحركة الاحتجاجية- كالاعتصام والإضراب- إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل الأخرى.

وقد تعثرت المفاوضات والتسوية الودية مع إدارة الشركة التى كانت قد نزلت على أحكام القانون المتعلقة بأجر العمل الإضافى (المادة ١٥، ١٦ من قانون العاملين بالمناجم والمحاجر) غير أنها ظلت مستنكفة عن تطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق ببدل الإقامة.. لتتصاعد الأحداث مع لجوء العمال إلى الإضراب، واتخاذ الشركة قرارات متعسفة فى حق العمال بفصل ستة وعشرين عاملاً فصلاً تعسفياً فى مخالفة صارخة للقانون.. وانتهاك فظ للحريات النقابية التى تكفلها مواثيق العمل الدولية حيث شملت قرارات الفصل رئيس نقابة العاملين بمنجم السكرى وأربعة آخرين من أعضاء مجلسها التنفيذى.

وإزاء ذلك.. قام وزير القوى العاملة والهجرة بالتدخل، ونظمت الوزارة جلسة للمفاوضة الجماعية بمقرها يوم الخميس الماضى الموافق ٧/٢٦ غير أن المفاوضة فى ذلك اليوم قد صادفت كثيراً من التعثر.. حيث امتنعت إدارة الشركة عن مناقشة قرارات الفصل مما أدى إلى تأجيل أعمال التفاوض إلى جلسة الاثنين الموافق ٧/٣٠ .



انتهاء المفاوضة الجماعية فى شركة السكرى لمناجم الذهب إلى إبرام اتفاقية جماعية يعد حدثاً هاماً جديراً بالتوقف

ورغم أن أحداث الخميس ٧/٢٦ قد بدت غير منبئة بخير .. حيث عاجلت الإدارة العمال- فى نفس اليوم الذى شهد تعثر المفاوضات- باتخاذ قرارات جديدة بفصل ثمانية آخرين من العمال ليصل عدد المفصولين إلى أربعة وثلاثين عاملاً، ويستمر العمال فى إضرابهم عن العمل لحين عودة زملائهم والاستجابة إلى مطالبهم المشروعة.

وعلى خلفية الإضراب المستمر فى منجم السكرى للذهب، وإصرار العمال ونقابتهم المستقلة.. تم استئناف المفاوضات التى بذل وزير القوى العاملة والهجرة جهداً محموداً فى تيسيرها- على الأخص- فيما يتعلق بأزمة فصل العمال الأربعة والثلاثين التى تم نزع فتيلها بالعدول عن قرار الفصل وتشكيل لجنة تحقيق تضم فى عضويتها كل من ممثلى الوزارة والهيئة والشركة والنقابة المستقلة والنقابة العامة للمناجم والمحاجر وتباشر أعمالها فى مديرية القوى العاملة بالبحر الأحمر لتنتهى منها خلال خمسة عشر يوماً يوقف العمال الخمسة عشر عن العمل خلالها مع تقاضيهم أجراً كاملاً.

وبناءً على ذلك انتهت جلسة المفاوضات اليوم الاثنين إلى إبرام اتفاقية جماعية تضمنت ما تم التوصل إليه بشأن العدول عن قرار الفصل واستئناف العمل وحصول العمال على بدل الإقامة بواقع ٦٠٪ من الأجر التأمينى (ما يعادل حوالى خمسمائة وأربعين جنيهاً شهرياً) وذلك اعتباراً من أول مايو ٢٠١٢.

إن انتهاء المفاوضة الجماعية فى شركة السكرى لمناجم الذهب إلى إبرام اتفاقية جماعية يعد حدثاً هاماً جديراً بالتوقف ليس فقط لما تمثله آلية الاتفاقيات الجماعية من أهمية كبيرة فى تنظيم علاقات العمل- ظلت معطلة زمناً طويلاً- حيث اقتصر إبرامها- فيما عدا استثناءات قليلة- على المستوى العام أو القطاعى دون الشركات ومواقع العمل رغم تواتر منازعات العمل فيها.. وإنما أيضاً لأنها الاتفاقية الجماعية الأولى التى تنجح فى إبرامها نقابة مستقلة لم تزل تخطو أولى خطواتها فى العمل النقابى.

إن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ودار الخدمات النقابية والعمالية إذ يرحبان بهذه الاتفاقية الجماعية التى نجحت فى إبرامها نقابة العاملين بمنجم السكرى العضو بمؤتمر عمال مصر الديمقراطى، ويعربان عن تأييدهما وتضامنهما معها ومع عمال السكرى المكافحين.. يهمهما التأكيد مجدداً على الأهمية الحاسمة لتطوير وتفعيل آليات المفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية لتنظيم علاقات وأوضاع العمل واستعادتها توازنها وعدالتها.

دون تنظيم الجدل الاجتماعى، والمفاوضة المجتمعية لا يمكن لمجتمعنا أن يستعيد توازنه.. ودون النقابات المستقلة الديمقراطية الممثلة الفاعلة القادرة على الحوار والضغط، على الإضراب والمفاوضة.. دون تعزيز قدرتها وفاعليتها وتطوير أدائها وأدواتها لا يمكن تفعيل آليات المفاوضة.

فقط.. عندما تمهد مائدة المفاوضات وتتسع لممثلى العمال الحقيقيين، تتراجع الحاجة إلى الإضرابات والاحتجاجات، فقط.. عندما يتراجع الشعور بالظلم وانعدام المساواة.. عندما تصبح الحياة ممكنة فى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر عدلا.. عندما يكون العمل عدداً ملائماً من الساعات كافياً للحصول على أجر يكفى لتأمين الحاجات الأساسية، عندما لا يكون تعليم الأبناء ورعايتهم صحياً وتوفير مسكن آدمى لهم أملاً مفقوداً وهماً يقض المضاجع.. عندما تصبح العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية مفردات محددة وبرامج عمل واضحة..عندها فقط يستعيد مجتمعنا توازنه واستقراره وأمنه المبتغين.

تحية لعمال منجم السكرى وكل المناضلين والمثابرين الذين يشقون الطريق الجديد للنقابات العمالية الديمقراطية المستقلة.

نقابات مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يحددون مطالبهم من الدستور الجديد





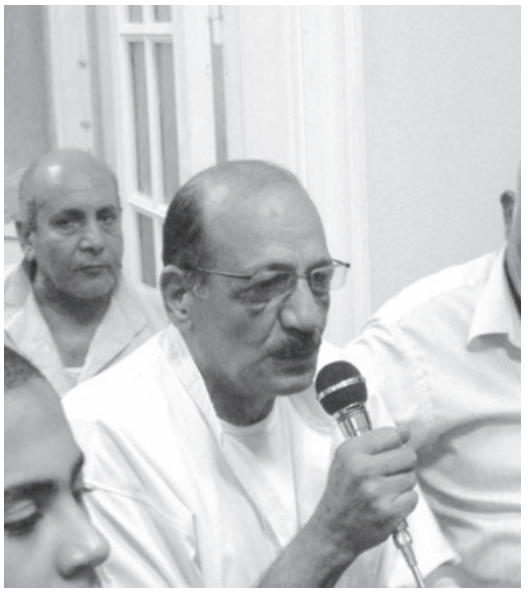
لمناقشة حقوق العمال فى الدستور المصرى أقامت دار الخدمات النقابية والعمالية ومؤتمر عمال مصر الديمقراطى حلقة نقاشية يوم الثلاثاء ١٦ يوليو الجارى، حضرها العشرات من ممثلى النقابات المستقلة والاتحادات النوعية والجغرافية الأعضاء فى مؤتمر عمال مصر، أستضاف العمال نجاد البرعى عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان والخبير الدستورى الذى أستعرض فى بداية كلمته دور العمال فى ثورة يناير التى رفعت شعار تحقيق العدالة الاجتماعية .. وهو ما لم يحدث حتى الآن رغم مرور أكثر من ثمانية عشر شهرا على الثورة، بل وصل الأمر لمحاولات وأد الاحتجاجات العمالية واتهامها بأنها فئوية تعرقل مسيرة الثورة، وهى فى الحقيقة الصوت الوحيد الذى يسعى إلى وضع تحقيق شعار الثورة العدالة الاجتماعية على أجندة الحالة السياسية المصرية.

أضاف البرعى إلى أهمية حفظ الحقوق الأساسية التى تنادى بها المواثيق الدولية ونص عليها فى مواثيق الأمم المتحدة كالحق فى الصحة والسكن والتعليم والعمل، مشيرا إلى ضرورة مشاركة العمال بنقاباتهم المستقلة وممثليهم الحقيقيون فى صياغة الدستور.

بينما أشار كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية إلى إعادة النظر فى النص الذى يشترط نسبة ال٥٠٪ عمال وفلاحين فى المجالس التشريعية، ولكن بشرط إتاحة الحق للعمال فى تنظيم أنفسهم فى نقابات حرة ومستقلة ومنحهم حق تكوين أحزابهم العمالية، مشيرا إلى أن الرئيس عبد الناصر وضع هذه النسبة فى الدستور المصرى القديم من منطلق تمكين الفئات المهمشة فى المجتمع المصرى، والتى حرمت واستمر حرمانها من حق تكوين النقابات المستقلة والأحزاب المعبرة عن مصالحها .. أضاف عباس على ضرورة الاستعانة بتجارب دساتير العديد من الدول التى مرت بنفس التجربة المصرية تقريبا كدول أمريكا اللاتينية التى حظيت الطبقة العاملة المصرية بنصيب كبير فى صياغة دستور هذه الدول، حيث كانت الحقوق الإقتصادية والاجتماعية هى فى القلب من هذه الدساتير، مؤكدا على ضرورة المشاركة فى صياغة احتياجات العمال من الدستور الجديد .. مقترحا أهمية النص على تكوين المجلس الاقتصادى الاجتماعى والمتواجد فى العديد من الدول على أن يمثل فى هذا المجلس الأطراف الثلاثة العمال بممثليهم الحقيقيين وأصحاب الأعمال والحكومة والذى يحال إليه كافة التشريعات التى تخص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

فى حين استعرضت رحمة رفعت تجارب بعض الدول فى هذا الشأن مؤكدة انحيازها لتجربة دستور جنوب إفريقيا الذى نص بشكل واضح ومحدد على كافة الحقوق الإقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة، بل وأشارت إلى ضرورة النص فى مادة خاصة كالتى فى المادة ٣٤ من دستور جنوب إفريقيا، والتى تنص على منع صدور قانون يوقف النص الدستورى وذلك لمنع التحايل على وضع النصوص الدستورية ثم بعد ذلك توضع لها قوانين تفرغ هذا الحق من مضمونه.

بينما جاءت مداخلات الحضور من العمال باستعراض ما يعانونه فى تشكيل نقاباتهم المستقلة، والتجاهل التام من المسئولين لأبسط حقوقهم المعلقة منذ سنوات طويلة ولا تحتاج إلا إلى قرارات حساسة وواضحة.. لتطرح هذه المداخلات سؤال هام وهو لما لا يتم كتابة الدستور بشكل مفصل بديلا عن العموميات التى دائما تفسر بأشكال مختلفة .. فلما لا يتم النص بشكل واضح على النص فى الدستور على الحق فى العمل بأجر يضمن حياة كريمة وآدمية للعامل وأسرته، والحق فى إنشاء النقابات دون اى قيد أو شرط بمجرد الإخطار على أن تكون الجمعية العمومية هى صاحبة الحق فى وضع لوائح النقابات .. أشار الحضور أيضا إلى ضرورة إصدار قانون الحريات النقابية الذى تعرقل العديد من القوى إصداره وهو ما يشير إلى أن هناك نية سيئة لمواجهة الحقوق العمالية، كما اجمع الحضور على ضرورة المشاركة الفاعلة فى صياغة ووضع الدستور المصرى .







عمال غـزل المحلـة ينشطـون

إضراب أكثر من 20 ألف ينتهى بانتصار ج

صفحة جديدة وانتصار آخر أضافه عمال شركة غزل المحلة كعادتهم إلى انتصارات الطبقة العاملة المصرية على مدار السنوات الست السابقة، انتفاضة جديدة أعادت إلى الأذهان أجواء بدايات الثورة المصرية التى بدأها العمال وفى القلب منهم عمال شركة غزل المحلة منذ عام ٢٠٠٦، حينما انتفضوا ليحطموا حاجز الخوف من النظام الباطش الذى كان يحكم قبل الثورة، ليعلنوا وقتها سلسلة الاحتجاجات العمالية التى استمرت لسنوات حتى أسقطت النظام.







العمال يبدأون يومهم صباحاً بالتوافد على ميدان طلعت حرب المواجه للعنابر الرئيسية للشركة، يقرعون الطبول، معلنين يوم جديد للإضراب.





أعلن صباح يوم الأحد ١٥ يوليو أكثر من ٢٠ ألف عاملا وعاملة من عمال شركة غزل المحلة إضرابا عن العمل، وذلك للمطالبة برفع الأرباح من ٤,٥ شهرا إلى ١٢ شهرا أسوة بما يتم صرفة فى الشركة القابضة .. حيث أكد العمال أن الأرباح كانت تصرف ٦,٥ شهرا قبل الثورة وفوجئ العمال بتخفيضها إلى ٤,٥ وإلغاء الشهرين الذى كان العمال قد اضربوا من اجل زيادتهم فى عام ٢٠٠٦.

مطالبين أيضا بإقالة فؤاد عبد العليم حسان رئيس الشركة القابضة والذى عين حديثا بديلا لمحسن الجيلانى بعد أن كان يشغل رئيس مجلس إدارة شركة غزل المحلة، أكد العمال انه ليس من المنطقى أن يتولى حسان رئاسة الشركة القابضة وهو الذى خسر شركة غزل المحلة الملايين على مدار السنوات الثلاثة التى تولى فيها، حيث أن الشركة حققت خسائر فى عهده بلغت ١٤٤ مليون جنيها فى السنة الأولى، و١٤٠ مليونا فى السنة الثانية، و١٣٥ مليونا فى السنة الثالثة.

طالب العمال أيضا بتحديد الحد الأدنى للأجور بواقع ١٥٠٠ جنيها، وصرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع ثلاثة أشهر عن العام بدلا من شهر.. كان العمال البالغ عددهم ٢٥ ألف عامل وعاملة قد هددوا بالإضراب فى ٧ يوليو الماضى ولم ينظر إليهم احد من المسئولين، أو حتى يعدهم بدراسة مطالبهم التى أرسلوها لكافة المسئولين.

بدا الإضراب فى الساعة السابعة والنصف حين خروج الوردية المسائية ودخول الوردية الصباحية، وبعد ساعة من بدء إعلان الإضراب انضم إليهم عمال الوردية الثالثة والتى كان مقررا عملها فى الساعة الثالثة والنصف.

يذكر أن العمال كانوا ينتظرون صرف ١,٥ شهرا من الأرباح تصرف كسلفة مع دخول شهر رمضان من كل عام، وقد أكد لهم بعض الإداريين من زملائهم انه لن يتم صرفها هذا العام، وعلى الرغم من قيام إدارة الشركة بتعليق منشور صباح اليوم يؤكد على صرف الشهر والنصف بعد إعلان الإضراب، إلا أن العمال قاموا بتمزيق المنشور معلنين إضرابهم حتى تحقيق كافة المطالب.

و ما بين قرع الطبول وهتافات العاملات.. عاشت عاشت كلام صنايعية مع عمال الشركة .. حيث يبدأ العمال صباحا بالتوافد على ميدان طلعت حرب المواجه للعنابر الرئيسية للشركة، يقرعون الطبول، معلنين يوم جديد بحقوقهم،مع بداية يوم جديد من الإضراب تبدأ بعض العاملات بتنظيف إحدى حدائق الشركة، والتي يتناولون فيها الطعام، فيما تقوم باقي العاملات بمشاركة العمال نضالهم للمطالبة بحقوقهم، ويشار إلى أن العاملات يقسمن أنفسهن بين مجموعات نهارية ومجموعات ليلية.. المجموعة الأولى تقف متعاونة مع العمال من الرجال، حتى منتصف اليوم، ثم يعودن لمنازلهن للقيام بمشاغلهن اليومية من رعاية أطفال وغيرها من مهمات أسرية، أما المجموعة الثانية فتنضم إلى العمال لاستكمال مسيرة زميلاتهن من العاملات، مؤكدين أن أزواجهم راضين تماما عن الاعتصام مع زملائهم.

ويقسم العمال أنفسهم إلى مجموعات عدة.. مجموعة تقوم بحماية الماكينات، ومجموعة ثانية مهمتها متابعة اللجان الشعبية التى قام العمال بتنظيمها لمعرفة هوية القادمين للشركة، ومجموعة ثالثة تقف لحماية العمال من الخلف لإفشال أي محاولة تخريب أو اعتداء على العمال من ظهرهم، فضلا عن المجموعة الإعلامية التى تكون مهمتها الأساسية هي التحدث لوسائل الإعلام وإبداء التصريحات الصحفية، وتعد أبرز المجموعات هي مجموعة المفاوضة التي تضم عشرة أشخاص اختارهم العمال من بينهم، ليكونوا هم المتحدثين والمفاوضين باسمهم مع المسئولين، وبحسب العمال فإن المهمة الأساسية للمجموعة هي العمل الجماهيري، وتقوم على تجميع العمال وراء احد العمال للهتاف حيث يكونوا هم شعلة النشاط بالشركة.

وبعد هتافات تحمل مطالبهم تستمر تقريبا لأربع ساعات متواصلة دون انقطاع، يأخذ العمال مع ارتفاع درجة حرارة الجو هدنة، فيما تزور وفود عمالية من المصانع المجاورة الشركة للتضامن مع العمال.

وقال شريف عمار أحد العاملين بالشركة، أن أجداده حافظوا علي هذا الصرح وهو الآن يرى كيف ينهار دون أن يفعل له شيء، مضيفا أن جده كان يعمل في الشركة منذ أن بدأت في إنتاجها عام

ذاكرة الطبقة العاملة المصرية

عامل بشركة غزل المحلة ديد لعمال الشركة















تبدأ بعض العاملات بتنظيف إحدى حدائق الشركة، والتى يتناولون فيها الطعام، فيما تقوم باقى العاملات بمشاركة العمال نضالهم للمطالبة بحقوقهم

١٩٢٧، لافتا إلى أن جده حضر طلعت حرب وهو يباشر خطوط الإنتاج الأولى، وكان حريص أن ينهض بتلك الصناعة في مواجهة المستعمر الانجليزي.. وأكد عمار إنه لن يفض الإضراب دون إعادة هيكلة الشركة وضخ استثمارات تعمل علي إنقاذها من الفساد الذي ينخر قلبها وتلاعب بمستقبل ٢٢ ألف عامل هم سكان هذه القلعة وراعيها من كل سوء.

فيما أكد القيادي العمالي مصطفي الألفي أن هذا الإضراب وكل الإضرابات السابقة هي محاولة لتوصيل صرخة العمال للمسئولين عن انهيار صناعة الغزل بمصر، مؤكدا أنه على مدار السنوات الثلاثين السابقة شهد المصنع مديرين قلائل كانوا حريصين علي استمرار الشركة في المنافسة بالأسواق ولكن لم أرى في سنوات وجودي بالشركة أحد حرص علي تخريب الشركة مثل الإدارة الحالية.. مؤكدا أن فساد إدارة البيع وصل "لتطفيش" العملاء من الشركة مستنداً إلى حوادث عده ذكرها العمال بالشركة حيث يتم التفاوض معهم علي نفس العرض المطلوب من الشركة خارج الشركة مشيراً إلى أن المصيبة الأكبر تعاونيات غزل المحلة لتسويق غزل المحلة حيث يوجد بداخلها منتجات غير التي تصنعها الشركة ورغم عن هذا لا يقل جودة عن إنتاجنا منوها إلى بعض الصفقات المشبوهة في ماكينات تقدر بـ ١٠٢ مليون جنية لتشغيل الفوط رئيس قطاع التجهيز حيث يتم تنفيذ مقاسات غير مطابقة للمواصفات وهي مقاس ٦٠ س م مما يدفع لتقليل العمل الافتراضي معدة .

من جانبه، قال تامر فايز أحد العمال أن خسائر الشركة في الفترة التي تولى فيها فؤاد حسان إدارتها قبل أن يتولى القابضة للغزل والنسيج، حيث توالت خسائر الشركة خلال العام المالي الحالي بلغت قيمتها بـ ١٢٢,٠٨٦ مليون جنيه والسنة السابقة بلغت ١٣٥,٤٠١ مليون جنيه حيث جاء انخفاض الخسائر بسبب رد مخصصات انتفي الغرض منها بنحو ١٠,٤٤٠ مليون جنيه وهذا كله ذكر بأحدى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات مشيراً إلى أن التقرير كشف عن وجود مخزون راكد وبطيء الحركة من منتجات الشركة بلغت قيمته نحو ٦٦,٢٤٢ مليون جنيه عبارة عن ٣٩,٩٢٩ مليون جنيه إنتاج تام ومنتهي و٢٦,٣١٣ مليون جنيه مستلزمات سلعية وهي المواد الخام وقد تم تقييم مخزون الإنتاج التام بأسعار تقديرية تكلفة صناعية مضافا إليها ١٠٪ بالمخالفة لأسعار البيع المعتمدة من إدارة الشركة مما أدي إلي هبوط أسعار مخزون الإنتاج التام ولذا يتعين العمل علي تصريف المخزون .

و أضاف القيادي العمال كمال الفيومي أنه رغم مرور عام ونصف علي الثورة إلا انه لازلت عصابة مبارك هي التي تسيطر علي الأمور في قطاع الغزل والنسيج الذي يعمل به أكثر من ١٥ مليون عامل منتشرين علي مختلف الجمهورية ومعبرين عن العامل والفلاح إلا أن محسن الجيلاني وفؤاد حسان لا زالوا يخربون الشركة من الخارج من خلال تطفيش العملاء لقبض العمولات وهذه سياسة الإحلال والتخريب تتم عبر العديد من شركات الغزل ليس فقط بالمحلة ولكن في الشركات التابعة للغزل والنسيج بمصر.

وبعد أسبوع من الإضراب والمفاوضات ينهى عمال الشركة إضرابهم فى تمام الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد ٢٢ يوليو ، وذلك بعد الاستجابة لأغلب مطالبهم .. حيث قام رئيس مجلس مدينة المحلة الكبرى وأعضاء مجلس الشعب عن الدائرة بزيارة العمال عقب صلاة التراويح بمقر الشركة ومعهم قرار موقع من وزير الاستثمار برفع الأرباح السنوية من ٤,٥ شهرا إلى ٦,٥ شهرا، على أن يتم صرف شهر ونصف عقب عودة العمال للعمل صباح الثلاثاء القادم، وصرف شهر ونصف آخرين قبل عيد الفطر، وصرف باقى الأرباح فى نهاية العام.

هذا وقد قامت إدارة الشركة بتعليق منشور يتضمن الاستجابة لمطالب العاملين باستبعاد جميع من تجاوزوا سن الستين فى القطاع الطبى، والحد من صلاحيات رئيس القطاع القانونى إبراهيم هيبة، وأحمد على، رئيس قطاع الشئون الإدارية، ومحمد منصور، رئيس قطاع البيع الداخلى، وسحب جميع الصلاحيات منهم، وضم ٢٢٠ جنيهاً كحوافز، على أن يقوم العمال برفع دعوى قضائية فى محكمة القضاء الإدارى لضم علاوتى عامى ٩٢ و٩٣ لجميع العاملين.



بعد المعاناة وويلات العاملين بمترو الأنفاق من اللجنة النقابية رقم ٩ التابعة للنقابة العامة للعاملين بالسكة الحديد والمترو من إهدار لحقوق العاملين وتقاعس عن تحقيق مطالبهم اجتمع بعض العاملين بمترو الأنفاق وقرروا عمل نقابة مستقلة تأتى بحقوقهم وبدأت الفكرة عندما تظاهر العاملين بالضرائب العقارية وكانت أول فكرة لإنشاء نقابة مستقلة وبالفعل نجح العاملين بالضرائب العقارية من إنشاء نقابة مستقلة لهم فبدأت الأفكار تتوالى عند بعض العاملين حيث أن اللجنة النقابية كانت تجمع اشتراكات من العاملين وكل ذلك لا يأتى بشيء للعاملين حيث قام العامين ب١٠ اعتصام خلال سنتين من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ مطالبين النقابة العامة بالتدخل مع مجلس إدارة شركة مترو الأنفاق لإيجاد حل فى مطالبنا الممثلة فى تحديد ساعات العمل وتطبيق قانون العمل الذى يقضى على ١٥٤ ساعة عمل فى الشهر وبدل راحة عن يوم السبت وصرف بدل مخاطر فأكثر من مرة نتقابل مع رئيس النقابة رمضان الجندى ويعطى وعود ولا يتحقق منها شيء ولم تسفر اعتصامتنا عن شيء.

النقابة المستقلة للعاملين بمترو الأنفاق

معاناة .. صمود .. تحدى .. ثم عملنا نقابة بجد

كتب : هانى جمعه

فبدأت الأفكار تتوالى لدى بعض العاملين وقرروا إنشاء النقابة المستقلة التى وصفوها من وجهة نظرهم أنها الأمل الوحيدة لتحقيق مطالبهم وتكون بديل للنقابة المتهاونة فى حقوقهم ولكن كلما انتشرت الفكرة ووصلت إلى عقول العاملين تتدخل الإدارة وتسلط على العاملين مباحث أمن الدولة فتقوم بإرهاب العاملين ونشر الوعى الخاطئ لديهم من أضرار ما سوف يقومون به وكان أمن الدولة أيضا يتدخل فى شئون العاملين ويقوم باستدراج أى عامل وإرهابه وإبعاد أى أفكار تدخل إلى ذهنه.

وعندما قامت ثورة ٢٥ يناير انطلقت شرارة الأمل والحرية النقابية التى يسعى إليها العمال منذ فترة كبيرة واتضحت الفكرة وبدأت تأخذ شكلها الحقيقى.

رفعت عرفات رئيس النقابة المستقلة قال إننى قمت بقراءة قوانين العمل وأثناء حضورى بعض الاجتماعات تقابلت مع صابر بركات القيادى العمالى السابق بشركة الحديد والصلب المصرية وكانت هناك ورشة عمل عن النقابات المستقلة فذهبت بشكل تطوعى وتناقشت معه وقام بإعطائى كتاب بعنوان "كيف تؤسس نقابة مستقلة" وكان أول شيء فى الكتاب هو كيفية إقرار اللائحة وطبيعتها وقمت بقراءة الكتاب وعدلت لائحته بما يتناسب مع طبيعة وظروف العاملين بمترو الأنفاق وبدأت بنشر الفكرة بين الأصدقاء العاملين والزملاء بالمترو وكانت قلة الخبرة هى العائق أمامنا فقمت بعمل كشف وتوقيعات من جانب العاملين وأخبرتهم انه توجد نقابة مستقلة ونريد تشكيل جمعية تأسيسية لها وفعلنا ذلك وقمنا بإصدار بيان فى ٢٠١١/٧/٢٦ ووضحنا فى البيان كيفية فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة النقابة المستقلة وميعاد انعقادها وجدول أعمالها.

وقد فؤجئنا يوم انعقاد الجمعية التأسيسية إننى قمت بعمل تطوعى لإيجاد مكان للاجتماع فيه وكان هذا المقر هو نقابة المحامين فى الزقازيق وكان هذا مسار انتقاد شديد من العاملين فكيف نجتمع فى الزقازيق ونحن نعمل فى القاهرة.

وأضاف رفعت أن معظم القيادات العمالية التى كنت اعتمد عليها قامت بإغلاق تليفوناتهم أثناء أول اجتماع للنقابة وجلسنا فى الاجتماع ولم يأتى أحد وقرر الحاضرون تشكيل لجنة تنسيقية مؤقتة للنقابة المستقلة وقمنا باختيار ٥ أعضاء يحاولون نشرة فكرة النقابة المستقلة بشكل صحيح كل عضو فى مكانه الذى يعمل به ويكتسب أعضاء حقيقين للنقابة ويكونوا مؤمنين بفكرتها ، وفى فبراير ٢٠١١ قمنا بإنشاء جروب على "الفيس بوك" يضم العاملين بالمترو وكانت هذه الفكرة من اجل الوعى الكامل والتواصل بين الأعضاء وبدأت الفكرة تنتشر فبدأ العاملين يتفاهموا ويتفاعلوا مع النقابة حتى وصلنا إلى عمل استمارات خاصة بالنقابة المستقلة ومن اجل الحرية وطبقا للائحة يقوم العضو بدفع ١٥ جنيه رسم انضمام للنقابة وكنا نقوم بتدبيس الاستمارة مع صورة شخصية مع صورة بطاقة الرقم القومى بحيث يكون هذا دليل على الجدية فى الانضمام إلى النقابة وبدأنا بإجراءات التأسيس الحقيقية للنقابة وقمنا بطبع بيان صادر عن اللجنة التأسيسية المؤقتة بدعوة الأعضاء لجمعية عمومية يوم ٢٠١٢/٦/٢ وقمنا بإلصاق البيان داخل محطات المترو وكان هذا البيان يعبر عن دعوة الأعضاء لحضور الجمعية التأسيسية للنقابة يوم ٢٠١٢/٦/٢ وتم

تم عقد الجمعية وقمنا بعقد اجتماعنا بجوار محطة جامعة القاهرة على أحد المقاهى ووصل عدد الأعضاء إلى 62 عضو مما يعنى استكمال النصاب القانونى



عقد الجمعية وقمنا بعقد اجتماعنا بجوار محطة جامعة القاهرة على أحد المقاهى ووصل عدد الأعضاء إلى ٦٢ عضو مما يعنى استكمال النصاب القانونى وبدأت أعمال الجمعية العمومية برئاسة أكبر الأعضاء وأصغرهم سننا وتمت مناقشة اللائحة مع الحاضرين وأقروها بالكامل وتم انتخب مجلس الإدارة بالتزكية بمعنى طالبين أعضاء واترشح ٧ أعضاء.

وتوجهنا إلى وزارة القوى العاملة والهجرة لإيداع الأوراق الخاصة بالنقابة يوم ٢٠١٢/٦/٦ وتم إشهار النقابة واكتسبت الشخصية الاعتبارية وحصلنا على خطاب من وزارة القوى العاملة موجه إلى بنك مصر فرع رمسيس يفيد بفتح حساب باسم النقابة المستقلة واعتماد توقيع الرئيس وأمين الصندوق على الشيكات الخاصة بالنقابة وأخذنا الجوبات وقمنا بعمل الاجتماع التنفيذى الأول يوم ٢٠١٢/٦/١٨ واتخذنا مجموعة من القرارات منها قرار تشكيل لجان إدارية للنقابة المستقلة فى الثلاث خطوط حلوان وشبرا وورشة شبرا الخيمة وهذه اللجان عبارة عن حلقة وصل بين المكتب التنفيذى وبين أعضاء النقابة وتكون مهمتها جمع الاشتراكات من العاملين وإعطائهم إيصالات بذلك من أمين الصندوق وقمنا بتبنى مطالب العاملين التى أقرها اعتصام ٢٠١٢/٤/٢٤ وتقدمنا بخطاب رسمى موجه الر رئيس مجلس إدارة مترو الأنفاق المهندس على حسين يفيد بتأسيس النقابة المستقلة ومعه المستندات الدالة على ذلك وكان بالخطاب طلب رد على ما جاء بالاتفاق المبرم بين الإدارة والعاملين اللذين اعتصموا يوم ٢٠١٢/٤/٢٤ وأيضا فيه ما يثبت أن الإدارة تتنازل عن المحاضر المحررة ضد بعض الزملاء المعتصمين وطلبنا أن يفعل نظام التشغيل فى شهر رمضان القادم مثل العام الماضى نظام ٤٨/٢٤ وطلبنا أن يتفق مع شركة جديدة لتوريد وجبات رمضان مع تلافى أخطاء العام الماضى.

وقمنا بعمل دفاتر مالية وحسابية خاصة بالنقابة وختم معتمد ونمارس دورنا فى الدفاع عن العمال ومطالبهم القانونية والشرعية ومحاولة التصدى لأى عسف أو جور على العاملين والسعى فى محاولة تثبيت المؤقتين على درجات مالية ثابتة ومحاولة تحسين شروط العمل ومحاولة تقديم خدمات ترفيهية بما تسمح به إمكانيتنا المادية ونحن مستمرون من أجل الدفاع عن حقوقنا ومطالب عمالنا والسعى وراء دفع عجلة الإنتاج والعبور بمصر إلى بر الأمان.

كريم رضا مناضلاً شاباً واجه تصدير الغاز لإسرائيل وحلم بتحسن أوضاع عمال بتروتريد



شهدت الحركة العمالية والنقابية دورا بارزا للشباب العمال الذين بثوا روحا جديدة للنضالات العمالية باستخدام أدواتهم الحديثة من التكنولوجيا والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعى التى ساهمت فى حشد آلاف العمال من الشباب فى شركات ومصانع عديدة دفاعا عن حقوقهم وتحسين أوضاعهم.

ونرصد هنا فى باب "واحد منا" لتجربة احد العمال الشباب "كريم رضا" الذى خاض نضالات هامة فى شركة الخدمات البترولية "بتروتريد" حيث استطاع استخدام أدوات ووسائل جديدة للدفاع عن حقوقه وحقوق العاملين بالشركة وكان أبرزها استخدامه للمدونات ولموقع الفيس بوك والذى مكنة من التواصل مع نحو ٣٠٠ ألف عامل فى قطاع البترول من اجل إنهاء التمييز فى الأجور وعودة المفصولين تعسفيا وإنشاء لجنة نقابية فى شركته أيضا ساهم فى مواجه قضية تصدير الغاز لإسرائيل عبر حملات استخدم فيها طرقا غير تقليدية.

كتبت : امينة عبد الرحمن

بدأ كريم العمل النقابى بعد التحاقه بالعمل بسنتين وفكر فى إنشاء جروب على موقع الفيس بوق باسم الشركة أواخر العام ٢٠٠٩ و حرص على رصد الأوضاع والانتهاكات داخل الشركة والتوعية بالحقوق النقابية والعمالية عبر الجروب مثل نص قانون العمل وقانون النقابات.

وعن طريق الجروب أصدر دعوه للعمال للاجتماع بهدف إنشاء لجنه نقابيه بالشركة تدافع عن العمال حيث كانت الإدارة تجهض اى مشروع لإنشاء نقابة واجتمع مع العمال على احد مقاهى وسط المدينة واتفق العمال على إنشاء اللجنة وبدءوا فى جمع التوقيعات والتفويضات من العمال.

وبدا كريم فى إنشاء مدونه خاصة على الانترنت باسم "عمال شركه بتروتريد") ليتمكن جميع العمال من دخولها ومشاهدة أخبار عمال الشركة حتى إن لم يكونوا أعضاء فى موقع فيس بوك وكانت المفارقة أن وصل عدد الزيارات على هذه المدونة نحو ٣٠٠ ألف زائر حتى الآن.

وعن طريق المدونة تواصل مع كريم ٢٣ عامل تم فصلهم تعسفيا بعد أن رفع العمال دعوه قضائية لمساواتهم بباقى العمال نظرا لوجود لائحتين فى الشركة بالمخالفة للقانون واتفق كريم على تنظيم اعتصام أمام وزاره البترول للمطالبة بعودة المفصولين وتطبيق اللائحة التأسيسية للشركة والمساواة بين العمال فى الأجور والمكافآت وقد نجح العمال فى العودة للعمل بعد الاعتصام.

ولم يسلم كريم من تعسف إدارة الشركة بعد أن اكتشفت نشاطاته وسط العمال وعلى الانترنت وبدأت فى توجيه الاتهامات ورفضت تجديد عقد العمل الخاص بهدف عزله عن العمال.

إلا إنه واصل طريقة فى مساندة عمال الشركة والمفصولين منهم حيث شارك فى إنشاء حمله "مش هنخاف" للدفاع عن العمال المفصولين وانشأ كريم صفحه خاصة بالحملة ونظمت الحملة نحو ٥ وقفات احتجاجيه وقدمت مذكرات لجهات عديدة مثل منظمه العمل الدولية واتحاد العمال والمركز القومى لحقوق الإنسان وغيرها وضمت الحملة عمال من شركات مختلفة وتمكنت الحملة من صرف إعانة للعمال المفصولين من اتحاد عمال مصر وتمكن العمال من العودة إلى العمل باستثناء كريم وعمال من بتروتريد نتيجة نشاطهم المكثفة فى الحملة وداخل الشركة وواجهه كريم تهديدات من رئيس النقابة العامة للبترول فوزى عبد البارى بعد عوده العمال للعمل ووقف صرف الإعانات اللى حصلوا عليها بالضغط والتظاهر ومن وقتها منذ يناير ٢٠١٠ وحتى الآن بعد الثورة لم يتمكنوا من العودة للعمل.

وبعد الثورة حمل كريم على عاتقه تنظيم احتجاجات لعمال شركه بتروتريد ونجح فى ضم عمال شركة بتروجيت الذين يعانوا نفس الظروف ونجحوا فى تنظيم ١٠ وقفات احتجاجية أمام وزارة البترول وأمام مجلس الوزراء من اجل إنشاء لجنة نقابية فى الشركتين وعوده المفصولين وتحرير عقود للعمالة المؤقت واليومية وعدم التميز فى الأجور وتقدموا بمذكرات للمجلس العسكرى وحكومة شرف والجنزورى وفى مجلس الشعب وتمكن العمال من تحسين أجور العمال بزيادة نحو ١٠٠٪ نتيجة هذه الاحتجاجات ولكن بدون تعديل اللائحة ولم يتمكن المفصولين من العودة للعمل باستثناء أحد العمال يدعى أسامه السيد عسكر وهو نجل رئيس اللجنة الدينية فى مجلس الشعب عن حزب الحرية والعدالة الذى عاد إلى العمل وحدة.

وشرع كريم فى تنفيذ إحدى أهم الحملات باسم الحملة المصرية لمقاطعة شركات الغاز وشعارها "مش هندفع الفواتير طول ما فيه تصدير" احتجاجا على تصدير الغاز لإسرائيل وفوجئ كريم بأن الشركة أقامت دعوى قضائية ضده بتحريض الموطنين على عدم دفع الفواتير للغاز وحصل كريم على حكم براءة وقال القاضى فى حيثيات الحكم "أن المتهم قام بعمل يعد من الأعمال من غير المجرمة والتى تستحق التكريم والمكافأة بسبب رفضه لتصدير الغاز لإسرائيل".

وفوجئ أيضا بأن وزارة البترول أقامت دعوى قضائية ضده تتهمه بالتحريض على معاداة دولة صديقة وهى إسرائيل وسب وزير البترول وتم حفظ القضية ولم تنال الوزارة من كريم.

لم يسلم كريم من تعسف إدارة الشركة بعد أن اكتشفت نشاطاته وسط العمال وعلى الانترنت وبدأت فى توجيه الاتهامات ورفضت تجديد عقد العمل الخاص بهدف عزله عن العمال





صراع ضد الفساد.. وإضراب حتى إقالة الفاسدين

يعد موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك" أحد أهم المواقع التى ساهمت فى ربط ملايين الناس ببعضهم ونشر أفكارهم ولعب الموقع دورا بارزا فى إحداث الثورة المصرية العظيمة وهو ما دفع الملايين من القطاعات العمالية والصناعية المختلفة إلى استخدام هذه الشبكة وخاصة العمال من اجل نشر مطالبهم ومشكلاتهم والتواصل والتنسيق فيما بينهم وتبادل الأفكار والوعى النقابى والعمالى ونشر الدعوات إلى الاحتجاج من اجل تحسين أوضاع العمال فى مصر

فقد شهدت الشبكة تصاعدا كبيرا لعدد الصفحات الخاصة بعمال الشركات حتى وصلت إلى آلاف الصفحات التى تضم فى عضويتها ملايين العمال من هذه المصانع بداية من قطاع الغزل والنسيج مرورا بقطاع البترول والصناعات الهندسية والمعدنية وعمال الخدمات والنقل ..الخ

كتب : حمادة الكاشف

ونستعرض هنا فى " عمال بوك" بعض هذه المشاركات العمالية على موقع الفيسبوك

حيث أنشأ عدد من عمال شركة غزل المحلة جروب خاص بهم أطلقوا عليه "ائتلاف عمال غزل المحلة " والتى يحررها عدد من عمال الشركة بهدف التواصل ونشر الوعى بين العمال وطالب مديرو الجروب فى تعريف الصفحة مستخدمين لغة بسيطة " يا ريت تكون مطالب العمال واحتياجاتهم هى الطابع الغالب فى النشر فى هذه المجموعة المليئة بالقيادات الشابة المحترمة كل ما يهم العمال من انتخابات عماليه أو حقوق مشروعه أو توعيه للعمال بنشر مثلا قوانين أو لوائح تخص العلاوات مثلا وإلاجازات الاعتيادية والمرضية.. إلخ" هذه رسالة حملها العمال للتواصل بينهم إلا أن إحداث احتجاجات شركة غزل المحلة سيطرت على أجواء النقاشات بين العمال على صفحات الجروب الذى شهد تعليقات ساخنة ودعوات للتصعيد من اجل مطالب العمال فى الإضراب وهى إقالة القيادات الفاسدة وعلى رأسها رئيس الشركة و زيادة الأرباح والحوافز السنوية من ٤ شهور ونصف إلى ٦ أشهر، وزيادة حافز التطوير وحافز الإنتاج، وزيادة بدل غلاء المعيشة إلى ٦٠ جنيهًا، ورفع بدل طبيعة العمل إلى ٣٥ ٪ من الأجر الأساسي.

وكتب عادل شاهين احد العمال على الجروب قائلا أن: "بركان الغضب يعود مرة أخرى للانفجار من غزل المحلة " واستعرض مطالب العمال مضيفا أن: "المفترض حصول عمال الشركة على شهر ونصف مكافأة قبل شهر رمضان وشهر ونصف مع بداية العام الدراسى وشهر ونصف عند مناقشة الميزانية، إلا أنهم فوجئوا بعدم اعتماد أى مكافآت أو مبالغ هذا العام، فى الوقت الذى تم اعتماد ٣٠٪ علاوة للعاملين لشئون الأفراد، مما دفع العمال للاعتصام والإضراب عن العمل للمطالبة لتنفيذ مطالبهم. بسبب تجاهل الإدارة لهم وسريان الفساد فى إدارة الشركة من إدارة الإنتاج وإدارة المشتريات بعدم ضخ مواد لتشغيل الماكينات مما نتج عنه قلة إنتاج المصانع وسوء إدارة البيع وفشلها فى التسويق المحلى والعالمى وأيضا سوء الإدارة الصحية بمستشفى غزل المحلة وعدم الرعاية الصحية للعاملين بالشركة".

وجاءت التعليقات بانتقادات حادة لجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة الذين تجاهلوا مطالب العمال وحاولوا فض الإضراب بدون تحقيق مطالبه المشروعة وقال وليد عطية فى تعليقه على الجروب " العمال طلعت تطلب بمطالبهم المشروعة والإخوان والسلفيين مش عجابهم والسلفيين بيقول الحزب الوطنى هو اللى بيخرب فى الشركة علشان دى ناس شرفاء مش حزب وطنى ولا اخوانجى و لا سلفى كلهم كدابين الناس اللى موجودة فى الشركة ناس محترمة حضر العضو المحترم حمدى الفخرانى والناس رحبت بيه واتى وحد تبع الإخوان وقالوله يطلع برة وكانوا عايزين يضربوه.

وقال العامل علاء سعد معقبا "آخى العزيز إن ما طالبنا به جميعا نفس المطالب التى تطالبون بها ووعدونا الإخوان بأن يحققوا لنا مطالبنا حال وصولهم لمجلس الشعب وعندما تمكنوا منه فوجئنا بأنهم يقومون بحملة تصفية حسابات شخصيه مما جعل الشعب يفرح بحل المجلس الذى لم يحسنوا استغلال فرصتهم التى جاءت لهم وأهملوا مطالبنا ونحن اليوم نذكر المسئولين بمطالبنا فقط وليس ضغط على الرئيس كما يدعى بعض الإخوان بدون سبب منطقى.

وكان إضراب عمال شركة غزل المحلة علامة فارقة قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث كان إضراب ٦ أبريل عام ٢٠٠٨ هو البداية الحقيقية للثورة، وهو الآن بداية مشجعة خاصة مع تهميش الحركة العمالية منذ قيام الثورة وحتى اليوم حيث تم تهميش عمال مصر من تشكيل المجلس الاستشاري، واللجنة السابقة والحالية لوضع الدستور والائتلافات الثورية كما هناك نية أكيدة في إلغاء نسبة الـ٥٠ في المائة من العمال وفلاحين من البرلمان".

كما استعرض الجروب عدد كبير من صور الإضراب التى صورها العمال والتى وصلت نحو ١٠٠ صورة للاضراب تداولها العمال عبر الصفحة.

طرقيعو فى اتحاد الشقيانين

رئيس اتحاد الشقيانين نايم فى مطبخه الكبير.. وطرقيعو هيدور على مناضل غيره

طرقيعو وصل إلى البلد الصاخبة حيث الشهرة والأضواء لتمثيل عدة ادوار فى قاهرة المعز، قرر أن تكون اولى الأدوار التى يمثلها دور البطل أو المناضل، فكر طويلا "من يا ترى يكون البطل" .. على طول دماغه راحت لاتحاد الشقيانيين، الناس الغلابة الكادحين .. أصابته حالة من السرور وفر جاريا إلى اتحاد الشقيانين باحثا عن هدفه، دخل من بوابة الإتحاد وجد الأمن..قال لنفسه متفكرش كتيريا طرقيعو دول مش بلطجية لا دول عضلاتهم مفتولة شويه من الشقى، صعد إلى الدور التاسع للتحدث مع من هناك حول رئيس اتحاد الشقيانين، فأعطوه حزمة من الأوراق التى بها تاريخه، جلس طرقيعو عشر ساعات متواصلة فى شقته المستأجرة ليفكر فى الدور الذى سيقوم به.

كتبت: اميرة بدوى



تخيل المشهد منذ أن استيقظ الدكتور بفتح الدال على قرار غريب الأطوار يقول له أصبحت رئيسا لاتحاد الشقيانين، فى قرارة نفسه قال "طب ازاى" الست أحد فلول النظام وطردت من هذا المكان قبل سنوات يا لها من مفاجأة .. تبسم ولبس بدلته وجرى مهرولا إلى الوزارة للتعرف على صدق ما قيل وأبعاده وبالفعل وجد نفسه فجأة رئيسا لهذا الصرح الفاسد طبعا.

نشوف بقى الدكتور بفتح الدال بيتعامل مع اتحاد الشقيانين ازاى، كل يوم الصبح تروح تسأل عنه يقولولك فى العيادة اللى فى ميدان لبنان، فتتعجب طبعا هو دكتور بفتح الدال ولا بضمها، المهم إن عيادته ومطبخه الكبير هناك عند التعاونيات وما أدراكم ما التعاونيات، مطبخ كله أكل مما لذ وطاب وأنت ومعدتك بقى وطبعا معدة الدكتور تطحن الزلط وتساع كل شيء وهو قايم بالواجب لدرجة انك طبعا مش هتلاقى وراه ولا فتفوته، بعد كده راح الدكتور مقرر فجأة إنه يعمل جمعية عمومية متعرفش ازاى، بدون شرعية لكنه عملها وقررت تشكيل مجلس إدارة بدل اللجنة اللى ليها كبيرين، أصل المركب أم ريسين بتغرق وطلع المجلس اللى خلى الدكتور شيخ منصر، من هنا لازم نبدل الاسم لأن شيخ المنصر بدأ فى تشكيل عصابته اللى اتكونت من ٢٤ واحد بدل الأربعين حرامى وعمله٣ نواب فيهم طبعا الأخ أبو شنبات، وده بقى هييجى الكلام عنه بعدين لأن ده اللى بيدور كل حاجة و الدكتور فى عيادته، ومن هنا نقدر نقول ابتدى المشوار لأن الدكتور ساب المركب باللى فيها وطبعا هو مشغول فى المطبخ اللى مشهور بالعيادة، ساب الحبل على الغارب وقعد يسافر هنا وهناك، والشقيانين على باب اتحادهم مش لاقيين أى حاجة ولا معونة ولا إعانة ولا حتى حد يقولهم أنا معاكم، وظل شيخ المنصر مختفى طويلا عن اتحاد الشقيانين، فكل حاجة فى إيد أبو شنبات، بعد كده جت التأسيسية حب يعمل فيها مناضل وميشاركش كعضو فيها، ده طبعا مش لكونه مناضل لكن ده سببه إن محدش عبره أصلا وطلب وجوده فيها لحد ما التأسيسية طارت، وجت واحدة جديدة واللى بسببها قرر شيخ المنصر مايسافرش مؤتمر الشقيانين الدولى، كان عنده أمل طبعا يكون أحد أعضاءها، لكنهم أدولوا برده مقلب ورغم إنه خالف كل القوانين باختياره ناس من غير موافقة الباقيين إلا أن البرلمان اختار اتنين برة اللى هو قدمهم أصلا، وبرده مقدرش يقوم بأى دور وكمل فى سلبيته اللى لا تطاق وبعدها رجع تانى مطبخه وفضل نايم فيه وبصفته أستاذ قانون مقدرش يعمل أى حاجة فى موضوع التأسيسية.

طرقيعو انتبه فجأة وصرخ "يالهويتى" هو ده المنادل اللى أنا عايز اعمل دوره، ده أنا كدة هقضى على نفسى وتاريخى الفنى للأبد، أكيد ليه بديل فى اتحاد الشقيانين، لكن ده شيخ منصر وحرامى وكمان سلبى لا وألف لا مش همثل دوره، أنا هرجع تانى الاتحاد وابحث جواه عن مناضلين أكيد هلاقى حد تانى "مناضل بجد بيمثل الشقيانين".



لقاء الرئيس بوفد اتحاد العمال المنحل استمرار لنهج إعادة إنتاج النظام السابق



فى الوقت الذى تشتعل فيه الساحة العمالية بالاحتجاجات المطالبة بالحقوق العمالية والمطالبة كذلك بتطهير اتحاد العمال المنحل من النقابيين الذين لا يمثلون العمال تمثيلا حقيقيا، وفى الوقت الذى رفض فيه الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية مقابلة وفد عمال شركة غزل المحلة الذين كانوا مضربين لمدة أسبوع متواصل .. يفاجئنا السيد الرئيس بمقابلة وفد اتحاد العمال المنحل أمس المكون من رؤساء النقابات العامة القابعين على صدور العمال منذ عشرات السنين عبر انتخابات اثبت تزويرها بأحكام قضائية وأعضاء اللجنة الإدارية المؤقتة لتسيير أعمال الإتحاد .. ليرسخ بذلك التوجه العام وهو الحفاظ على كافة السياسات القديمة التى كانت فى ظل النظام البائد، بل وبذات الوجوه فى حالة اتحاد العمال المنحل.

التقى السيد الرئيس بوفد اتحاد العمال المنحل متناسيا بأن هذه الوجوه هى التى كان عمال مصر على مدار السنوات السابقة يطالبون بالتخلص منها قبل أن يطالبوا بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فلم يخلو أى احتجاج عمالى من مطلب إقالة اللجنة النقابية التابعة لهذا الإتحاد، وليس أدل على ذلك من انطلاق قطار النقابات المستقلة عقب انتزاع العمال حقهم فى إنشاء نقاباتهم المستقلة بإصدار إعلان الحريات النقابية الذى أصدره وزير القوى العاملة الأسبق د/ أحمد حسن البرعى فى ١٢ مارس ٢٠١١ بأقصى سرعة ممكنة له، ليصل حجم النقابات المستقلة التى أنشئت فى هذه الفترة الوجيزة أكثر من ٧٠٠ نقابة مستقلة.

لم ير السيد الرئيس كل ذلك وعاد ليكرر نفس أخطاء النظام السابق بلقاء وفد اتحاد العمال المنحل الذى لا يمثل عمال مصر، ليسبغ بذلك شرعية على وجوه لم ولن تكون ممثلة لعمال مصر، ليسبغ بذلك شرعية شكلية لا علاقة لها بأرض الواقع العمالى متجاهلا تضحيات العمال لانتزاع حرياتهم النقابية بعيدا عن هذا الإتحاد الذى عانوا منه الأمرين، والتى وصلت لحد فصل عشرات النقابين من ممثلى العمال الحقيقيين فى النقابات المستقلة من العمل!!

التقى السيد الرئيس وفد اتحاد العمال المنحل الذى ناصب ثورة ٢٥ يناير العداء منذ اندلاعها، والمسجون رئيسه الآن على ذمة المحاكمة بقتل المتظاهرين فى موقعة الجمل، متناسيا

التقى السيد الرئيس بوفد اتحاد العمال المنحل متناسيا بأن هذه الوجوه هى التى كان عمال مصر على مدار السنوات السابقة يطالبون بالتخلص منها قبل أن يطالبوا بحقوقهم الإقتصادية والاجتماعية

أن هناك حكما للمحكمة الدستورية العليا صدر بجلستها المنعقدة يوم السبت الموافق ٣١ مارس الماضى بعدم دستورية نص المادة١١ من قرار وزير القوي العاملة والتدريب رقم١٤٦ لسنة١٩٩٦.. وكانت المادة التي حكم بعدم دستوريتها تقضي بتشكيل لجان الانتخابات الفرعية برئاسة أحد العاملين بوزارة القوي العاملة أو مديرياتها الإقليمية وعضوين يختارهما الرئيس من بين أعضاء الجمعية العمومية، وهو ما يعنى حل كافة تشكيلات اتحاد العمال المنحل.

تناسى السيد الرئيس كذلك أن هناك قانونا للحريات النقابية مقدم منذ شهور طويلة لم يعرف بعد طريقه إلى النور، ليؤكد بذلك استمرار ذات النهج القديم بتأميم الحركة العمالية والنقابية لصالح الحاكم، بعيدا عن العلاج الحقيقى لمشاكل العمال وهو إطلاق حق اختيارهم الحر لمن يمثلهم ويتفاوض على حقوقهم، بدلا ممن يبيعونهم فى حسابات سياسية لن تثمن أو تغنى من جوع.

إن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ودار الخدمات النقابية والعمالية إذ يؤكدان على أن لقاء الرئيس بوفد اتحاد العمال المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا، لا ينفصل عن الحملة الشرسة خلال الأسابيع القليلة الماضية لتى قادها مسئولين من حزب الحرية والعدالة لملاحقة الاحتجاجات العمالية باتهامات أنهم عمال مأجورون يتقاضون أموالا لنشر الفوضى من قبل فلول النظام السابق، وهى ذات الاتهامات التى كان يوجهها نظام مبارك للعمال، وهو ما يعنى أن نهج الحفاظ على نفس سياسات التعامل مع الاحتجاجات العمالية هو التوجه العام لحكامنا الجدد!! متناسين أن هناك ثورة كان على رأس مطالبها تحقيق العدالة الاجتماعية، وانتزاع الحريات السياسية التى لن تكون إلا بتحرير النقابات وإطلاق حق العمال فى اختيار ممثليهم الحقيقيين، وانتهاء عصر فرض ممثلين على العمال يعملون لصالح الحكومة، ولا يهمهم إلا تحصيل مكاسبهم الشخصية.

دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدنى المصرى غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها فى مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين فى ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التى أخذت فى التنامى آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم فى تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابى "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق فى الإضراب، وحق العمال فى بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص فى المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧-دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمى وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات فى هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التى صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات ، ومخاطبة أعضاء البرلمان ، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه ، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التى تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪).. حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة..وذلك لتعزيز هذه التحركات ، والدفاع عنها فى مواجهة أى من صور الانتهاك أو التحرش..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة : حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية :

• المشاركة فى الفعاليات التى تنظمها هذه الحركات.

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى.

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل تجارة عادلة ، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فىَ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدنى لمراقبة الانتخابات، مشاركة فى أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية ، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة فى مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات...حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية :

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن :

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فى تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية :

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغى لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية فى الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم فى استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل.. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم..فى دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل.. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها.. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى
ديسك
حسين المصرى

المراسلات والاتصال

دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com

الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/ فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/ ٣٥٤٥٣٣

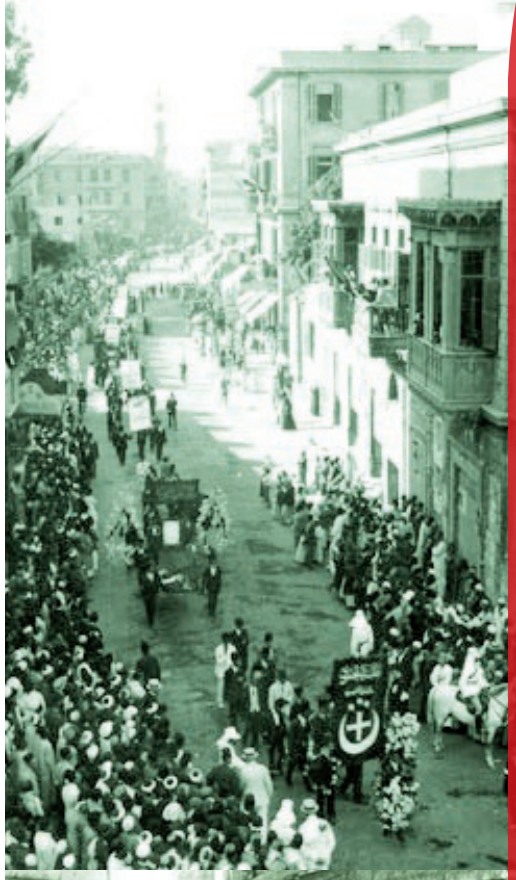
نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا



أرشيف الطبقة العاملة المصرية

فجر الحركة العمالية .. وميلاد النقابات





نقابة عمال السجائر

تشكلت النقابة عقب سلسلة من الإضرابات قام بها عمال السجائر، أولها قام به العمال اليونانيون في ديسمبر ١٨٩٩ في مواجهة زيادة الأسعار. وأدى الإضراب إلى إغلاق العديد من مصانع السجائر، وقام العمال بالتظاهر في الشوارع لكسب تأييد الجمهور فاضطر أصحاب العمل إلى قبول مطالب العمال بزيادة الأجور وتخفيض يوم العمل. وانتهى الإضراب في ١٢ فبراير ١٩٠٠. كان العمال اليونانيون هم الذين حرضوا على الإضراب وكانوا رأس الحربة فيه. ورغم أنهم تميزوا عن العمال المصريين إلا أنهم كانوا يتعرضون لتخفيض مستوى معيشتهم بسبب ارتفاع الأسعار مثل زملائهم المصريين، وتشكلت بعد هذا الإضراب جمعية لفافي السجائر ولكنها لم تستمر أكثر من عامين بسبب المتاعب التي واجهتها نتيجة لضغوط أصحاب العمل.

وفي ١٩٠٣ أضرب لفافو السجائر بالقاهرة ولجأ أصحاب العمل إلى الشرطة لفض الإضراب ولم يستجيبوا لمطالب العمال. بل قاموا بتخفيض الأجور واستعانوا بالبوليس لتسيير الإنتاج. وهذه المرة لم يشترك العمال المصريون ولا السوريون في الإضراب مما أدى إلى هزيمة العمال اليونانيين بسبب انعزالهم. ولكن هذه الهزيمة دفعت العمال إلى تكوين نقابة تضم كل عمال السجائر. وفي أكتوبر ١٩٠٨، بعد إضراب ناجح في القاهرة، توسعت هذه النقابة وأصبحت نواة "الاتحاد الدولي لعمال السجائر والورق بالقاهرة" وكانت مفتوحة لجميع الجنسيات وضمت كذلك العمال غير المهرة في الصناعة. وصلت عضوية النقابة في مصنع ماتوسيان إلى ٢٠٠ عضوا وفي القاهرة ضمت أكثر من ١٥٠٠ عضوا وكونت صندوقا للمساعدة المتبادلة من اشتراكات الأعضاء.

وقد أعلنت هذه التجربة عن نشأة حركة عمالية جديدة ما زالت في بداياتها، فأحيانا ما اشترك العمال المصريون مع العمال الأجانب في النضال ضد أصحاب العمل وأحيانا ما استخدم المصريون في كسر الإضرابات، أو أن تخلى العمال الأجانب عن مطالب المصريين، ولكن هذه المشكلة كانت نتيجة لعدم الثقة المتبادل ولاعتماد أصحاب العمل والطبقات الحاكمة على التقسيمات في الدين والجنسية بين العمال لتفريق صفوفهم، وقد تم تجاوز تلك المشكلات في الكثير من النضالات التالية.

عمال الترام بالقاهرة

استطاع العمال بعد ذلك إثبات أنهم طبقة متميزة لها مصالح ومطالب خاصة بها، ويربطهم نضال مشترك ووحدة مصالح في مواجهة الطبقات التي تستغلهم. فتعلموا من تجارب زملائهم الأجانب ولجأوا إلى نماذج النشاط والتنظيم التي سبقهم إليها العمال اليونانيون. كان عمال ترام القاهرة هم أول مجموعة أنجزت هذا الأمر ولعبوا دورا قياديا في الطبقة العاملة المصرية وحركتها.

وفي ١٣ أكتوبر عام ١٩٠٨ أرسل العمال خطابا إلى مدير الشركة في مصر وإلى الصحافة يذكرون فيه مطالبهم ويهددون بالإضراب. شملت المطالب تخفيض يوم العمل وزيادة الأجور وإعادة العمال المفصولين وتكوين لجنة من العمال والإدارة للتحقيق في الجزاءات والتعويض عن إصابات العمل. وقد كان العمال يعانون من سوء معاملة المفتشين والملاحظين الأجانب لهم والتمييز ضدهم في الترقي فكان أغلبهم سائقين ومحصلين.

كانت هذه المطالب تمثل مطالب العمال في المشروعات الكبيرة المملوكة للأجانب. ورفضت الشركة التفاوض مع مندوبي العمال، فبدأوا إضرابا كبيرا شارك فيه ١٦٠٠ عامل جلسوا على القضبان أمام عربات الترام حتى لا تتحرك. استطاعت الشركة بمساعدة الشرطة تحطيم الإضراب ولكنها لجأت إلى تنازلات لتجنب تكرار الأحداث. فقدمت زيادة في الأجور وتم تخفيض يوم العمل والتعويض عن الإصابة وإعادة العمال المفصولين بسبب الإضراب.

وفي ٨ مارس ١٩٠٩ شكل عمال الترام (السائقون والمحصلون – وغالبيتهم من المصريين) نقابة لهم. وكانت مفتوحة لكل عمال الترام بصرف النظر عن جنسيتهم. وفي ١٩١٠ قام عمال الورش – وغالبيتهم من الأجانب – بالإضراب لتخفيض يوم العمل أسوة بزملائهم المصريين، وبرغم فشل الإضراب، أدرك العمال أن الوحدة مع السائقين والمحصلين أمرا ضروريا. ولكن بسبب سيطرة القيادات الوطنية على نقابة عمال الترام، ظلت النقابة عمليا قاصرة على المصريين وكانت لفترة طويلة نقابة على الورق فقط.

وفي ١٩١١ واجهت الشركة لأول مرة جبهة عمالية متحدة وقوية. وأضيف إلى مطالب العمال إجازة مرضية بأجر كامل وإلغاء الجزاءات والتثبيت بعد فترة شهر من الاختبار ومكافأة شهر عن كل سنة في حالة الفصل. وشكل العمال وفدا ضم عمالا مصريين وإيطاليين ويونانيين وأرمن للتفاوض مع مسئولي الشركة.

رفضت الشركة مطالب العمال فأعلنوا الإضراب يوم ٣١ يوليو ١٩١١ اشترك فيه كل عمال الشركة وخرجوا بمسيرات في الشوارع لجمع التبرعات. وتدخلت الحكومة البريطانية لفض الإضراب. وبعد مواجهات عنيفة بين العمال والشرطة انتهت بعودة العمال إلى العمل وتقديم تنازلات كبيرة من قبل الشركة.

كان عمال الترام في ١٩١١ يشكلون طليعة الطبقة العاملة واقتدى بهم عمال كثيرون في مهن أخرى وأحرزوا مكاسب كبيرة بالنسبة لغالبية العمال المصريين وسوف نراهم في ثورة ١٩١٩ بجانب عمال ورش السكة الحديد يسجلون نضالات رائعة في تاريخ الطبقة العاملة المصرية.